

بحث في نقل لحوم الهدايا والجزاءات خارج الحرم

إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فبناء على ما تقرر في الدورة الخامسة عشرة لمجلس هيئة
كبار العلماء من تأجيل البت في موضوع نقل لحوم الهدايا
والجزاءات خارج الحرم مطلقاً وعند استغناء فقهاء الحرم، وأن
يعد بحث في الموضوع ليتمكن من مناقشة الموضوع في الدورة
السادسة عشرة، بناء على ذلك فقد جمعت اللجنة الدائمة
للبحوث العلمية نقولاً عن بعض فقهاء المذاهب الأربعة وهذه
النقول مشتملة على بيان مذاهب الفقهاء فيمن يجب صرف اللحم
لهم وحكم نقله للفقراء خارج الحرم. وفيما يلي ذكر النقول
مرتبة على حسب المذاهب وبالله التوفيق:

الفقه الحنفي

١- قال في بدائع الصنائع: وأما مكان هذا الدم فالحرم، لا يجوز
في غيره لقوله تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفاً أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾^(١)، ومحله
الحرم، والمراد منه هدي المتعة؛ لقوله تعالى: ﴿فَنَنْتَعِبَ بِالْعَمْرَةِ
إِلَى الْحَيْجَةِ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢)، والهدي اسم لما يهدي إلى بيت الله

(١) سورة الفتح، من الآية ٢٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٩٦.

الحرام أي يبعث وينقل إليه^(١).

٢- ذكر في فتح القدير: (وقوله: (إليه) مرجع الضمير التوقف بالحرم، المفهوم من قوله: (يذبح في الحرم)، مع قوله: والإراقة لم تعرف قربة إلا في زمان أو مكان، والآية وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٢)، إما في الإحصار بخصوصه أو فيه وفي غيره أو هو من عموم اللفظ الوارد على سبب خاص فيتناول منع الحلق قبل الأعمال في الحصر وبعدها في غيره إلى أن يبلغ الهدي محله، ويبين محله بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٣)(٤).

٣- قوله: (ولا يجوز ذبح الهدايا إلا في الحرم)، سواء كان تطوعاً أو غيره، قال تعالى في جزاء الصيد: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(٥)، فكان أصلاً في كل دم وجب كفارة. وقال تعالى في دم الإحصار: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾، وقال في الهدايا مطلقاً: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٦) ولأن الهدي اسم لما يهدى إلى مكان فالإضافة ثابتة في مفهومه وهو الحرم بالإجماع، ويجوز الذبح في أي موضع شاء من الحرم ولا

(١) بدائع الصنائع ص ١٢٠٥ ج ٣ لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى عام ٥٨٧هـ.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٩٦.

(٣) سورة الحج، من الآية ٣٣.

(٤) شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٩٥ لابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١. وذكر: ولا يجوز ذبح دم الإحصار إلا في الحرم، ص ٢٩٩.

(٥) سورة المائدة، من الآية ٩٥.

(٦) سورة الحج، من الآية ٣٣.

بحث في نقل لحرم الهدايا ————— إعداد : اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

يختص بمنى ومن الناس من قال : لا يجوز إلا بمنى والصحيح ما قلنا . قال عليه الصلاة والسلام : «كل عرفه موقف وكل منى منحرو وكل المزدلفة موقف وكل فجاج مكة طريق ومنحر» رواه أبو داود وابن ماجه من حديث جابر ، فتحصّل أن الدماء قسمان : ما يختص بالزمان والمكان ، وما يختص بالمكان فقط^(١) .

٤- قال السرخسي - رحمه الله - في جزاء الصيد : (وإذا قتل المحرم صيداً فعليه قيمة الصيد في الموضع الذي قتله فيه إن كان الصيد يباع ويشترى في ذلك الموضع ، وإلا ففي أقرب المواضع من ذلك الموضع مما يباع ذلك الصيد ويشترى في ذلك الموضع ، مما له نظير من النعم أولاً نظير له في قولي أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، وقال محمد والشافعي رحمهما الله تعالى فيما له نظير : ينظر إلى نظيره من النعم الذي يشبهه في المنظر لا إلى القيمة)^(٢) .

٥- فإن اختار التكفير بالهدي فعليه الذبح في الحرم والتصدق بلحمه على الفقراء لقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَمْبَةِ ﴾ ، فالهدي اسم لما يهدى إلى موضع معين ، وإن اختار الإطعام اشترى بالقيمة طعاماً ، فيطعم المساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة^(٣) .

(١) شرح فتح القدير ج ٢ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) المبسوط ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) المبسوط للسرخسي ج ٢ ص ٨٢ .

٦- قال السرخسي - رحمه الله - في المبسوط : الأصل في حكم الإحصار قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ ^(١) ، أي منعتم من إتمامها ، ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ شاة تبعثونها إلى الحرم لتذبح ، ثم تحلقون ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ، فعلى المحصر إذا كان محرماً بالحج أن يبعث بثمان هدي يشتري له بمكة فيذبح عنه يوم النحر فيحل من إحرامه ، وهذا قول علمائنا - رحمهم الله تعالى - أن هدي الإحصار يختص بالحرم ، وعلى قول الشافعي رحمه الله لا يختص بالحرم ولكن يذبح الهدى في الموضع الذي يحصر فيه ، وحقته في ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما : (أن النبي ﷺ خرج مع أصحابه رضي الله عنهم معتمراً فأحصر بالحديبية فذبح هداياه وحلق بها وقاضاهم على أن يعود من قابل فيخلوا له مكة ثلاثة أيام بغير سلاح فيقضي عمرته) وإنما نحر رسول الله ﷺ الهدى في الموضع الذي أحصر فيه ، ولأنه لو بعث بالهدى لا يأمن أن لا يفي المبعوث على يده ، أو يهلك الهدى في الطريق ، وإذا ذبحه في موضعه يتعفن بوصول الهدى إلى محله وخروجه من الإحرام بعد إراقة دمه فكان هذا أولى ، وحقنا في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ والمراد به الحرم بدليل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وبعد ما ذكر الهدايا ولأن التحلل بإراقة دم هو قربة ، وإراقة الدم لا يكون قربة إلا في مكان

(١) سورة البقرة، من الآية ١٩٦ .

مخصوص وهو الحرم، أو زمان مخصوص وهو أيام النحر، ففي غير ذلك المكان والزمان لا تكون قرابة، ونقيس هذا الدم بدم المتعة من حيث أنه تحلل به عن الإحرام وذلك يختص بالحرم فكذا هذا، وأما ما روي فقد اختلفت الروايات في نحر رسول الله ﷺ الهدايا حين أحصر، فروي أنه بعث الهدايا على يدي ناجية لينحرها في الحرم حتى قال ناجية: ماذا أصنع فيما يعطب منها؟ قال: انحرها، واصبغ نعلها بدمها، وأضرب بها صفحة سنامها، وخل بينها وبين الناس، ولا تأكل أنت ولا رفقتك منها شيئاً، وهذه الرواية أقرب إلى موافقة الآية قال الله تعالى: ﴿ هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ (١) فأما الرواية الثانية إن صحت فنقول: الحديبية من الحرم فإن نصفها من الحل، ونصفها من الحرم، ومضارب رسول الله ﷺ كانت في الحل، ومصلاه كان في الحرم، وإنما سيقت الهدايا إلى جانب الحرم منها، ونحرت في الحرم، فلا يكون للخصم فيه حجة، وقيل أن النبي ﷺ كان مخصوصاً بذلك لأنه كان يجد في ذلك الوقت من يبعث الهدايا على يده إلى الحرم (٢).

٧- باب الهدى:

قوله (ما يهدى) مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لا من الهدى، وإلا لزم ذكر المعرف في التعريف فلزم تعريف الشيء بنفسه، قلت: (لو أخذ من الهدى يكون تعريفاً لفظياً وهو

(١) سورة الفتح، من الآية ٢٥ .

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

سائغ) واحترز بقوله : (إلى الحرم) عما يهدى إلى غيره نعماً كان أو غيره، وبقوله (من النعم) عما يهدى إلى الحرم من غير النعم فإطلاق الفقهاء في باب الأيمان والنذور والهدي على غيره مجاز، وبقوله (ليتقرب به) أي بإراقة دمه فيه أي في الحرم عما يهدى من النعم إلى الحرم هدية لرجل، وأفاد به أنه لا بد فيه من النية أي ولو دلالة^(١).

٨- قال الجصاص في تفسيره : (أحكام القرآن) باب المحصر أين يذبح الهدي.

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ تَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ ﴾ واختلف السلف في المحل ما هو؟ فقال عبدالله بن مسعود، وابن عباس، وعطاء وطاوس، ومجاهد، والحسن، وابن سيرين: هو الحرم. وهو قول أصحابنا والثوري. وقال مالك والشافعي: محله الموضع الذي أحصر فيه فيذبحه ويحل. والدليل على صحة القول الأول أن المحل اسم لشيئين: يحتمل أن يراد به الوقت، ويحتمل أن يراد به المكان. ألا ترى أن محل الدين هو وقته الذي تجب المطالبة به، وقال النبي ﷺ لضباعة بنت الزبير : «اشترطي في الحج وقولي محلي حيث حبستني» فجعل المحل في هذا الموضع اسماً للمكان، فلما كان محتملاً للأمرين ولم يكن هدي الإحصار في العمرة مؤقتاً عند الجميع وهو لا محالة مراد بالآية وجب أن يكون مراده المكان، فافتضى ذلك أن لا يحل حتى يبلغ

(١) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج ٢، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

مكاناً غير مكان الإحصار؛ لأنه لو كان موضع الإحصار محلاً للهدي لكان بالغاً محله بوقوع الإحصار، ولأدى ذلك إلى بطلان الغاية المذكورة في الآية؛ فدل ذلك على أن المراد بالمحل هو الحرم؛ لأن كل من لا يجعل موضع الإحصار محلاً للهدي فإنما يجعل المحل الحرم، ومن جعل محل الهدي موضع الإحصار أبطل فائدة الآية وأسقط معناه، ومن جهة أخرى وهو أن قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْآَنْفُمُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(١) إلى قوله: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَفَعٌ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مُحَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٢) ودلالته على صحة قولنا في الحل من وجهين: أحدهما: عمومه في سائر الهدايا، والآخر: ما فيه من بيان معنى المحل الذي أجمل ذكره في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾، فإذا كان الله قد جعل للمحل البيت العتيق فغير جائز لأحد أن يجعل المحل غيره، ويدل عليه قوله تعالى في جزاء الصيد: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَمْبَةِ﴾^(٣) فجعل بلوغ الكعبة من صفات الهدي فلا يجوز شيء منه دون وجوده فيه، كما أنه لما قال في الظهار وفي القتل: ﴿فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾^(٤) فقيدها بفعل المتتابع لم يجز فعلهما إلا على هذا الوجه، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾^(٥) لا يجوز إلا على الصفة المشروطة، وكذلك قال أصحابنا في سائر

(١) سورة الحج، من الآية ٣٠ .

(٢) سورة الحج، من الآية ٣٣ .

(٣) سورة المائدة، من الآية ٩٥ .

(٤) سورة النساء، من الآية ٩٢ .

(٥) سورة النساء، من الآية ٩٢ .

الهدايا التي تذبح أنها لا تجوز إلا في الحرم. ويدل عليه أيضاً قوله تعالى في سياق الخطاب بعد ذكر الإحصار: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(١) فأوجب على المحصر دماً ونهاه عن الحلق حتى يذبح هديه، فلو كان ذبحه في الحل جائزاً لذبح صاحب الأذى هديه عن الإحصار وحل به واستغنى عن فدية الأذى، فدل على أن الحل ليس بمحل الهدى، فإن قيل هذا فيمن لا يجد هدي الإحصار. قيل له لا يجوز أن يكون ذلك خطاباً فيمن لا يجد الدم؛ لأنه خيره بين الصيام والصدقة والنسك ولا يكون مخيراً بين الأشياء الثلاثة إلا وهو واجد لها؛ لأنه لا يجوز التخيير بين ما يجد وبين ما لا يجد، فثبت بذلك أن محل الهدى هو الحرم دون محل الإحصار. ومن جهة النظر لما اتفقوا في جزاء الصيد أن محله الحرم وأنه لا يجزيء في غيره وجب أن يكون كذلك حكم كل دم تعلق وجوبه بالإحرام، والمعنى الجامع بينهما تعلق وجوبهما بالإحرام، فإن قيل قال الله تعالى: ﴿هُم الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُمْ﴾^(٢) وذلك في شأن الحديبية، وفيه دلالة على أن النبي ﷺ وأصحابه نحروا هديهم في غير الحرم لولا ذلك لكان بالغاً محله، قيل له هذا من أول شيء على أن محله الحرم؛ لأنه لو كان موضع الإحصار هو الحل محلاً للهدى لما قال تعالى: ﴿وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُمْ﴾ فلما أخبر عن منعهم

(١) سورة البقرة، من الآية ١٩٦.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٩٦.

الهدي عن بلوغ محله دل ذلك على أن الحل ليس بمحل له، فإن قيل : فإن لم يكن النبي ﷺ وأصحابه ذبحوا الهدى في الحل فما معنى قوله تعالى : ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ قيل له : لما حصل أدنى منع جاز أن يقال إنهم منعوا، وليس يقتضي ذلك أن يكون أبداً ممنوعاً، ألا ترى أن رجلاً لو منع رجلاً حقه جاز أن يقال : منعه حقه، كما يقال : حبسه، ولا يقتضي ذلك أن يكون أبداً محبوساً، فلما كان المشركون منعوا الهدى بدياً من الوصول إلى الحرم جاز إطلاق الاسم عليهم بأنهم منعوا الهدى عن بلوغ محله وإن أطلقوا، ألا ترى أنه قد وصف المشركين بصد المسلمين عن المسجد الحرام، وإن كانوا قد أطلقوا إليهم بعد ذلك الوصول إليه في العام القابل، وقال الله عز وجل : ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَنَعَنَا الْكَيْدُ﴾^(١) وإنما منعه في وقت وأطلقوه في وقت آخر، فكذلك منعوا الهدى بدياً ثم لما وقع الصلح بين النبي ﷺ وبينهم أطلقوه حتى ذبحه في الحرم، وقيل : إن النبي ﷺ ساق البدن ليزبحها بعد الطواف بالبيت فلما منعه من ذلك قال الله تعالى : ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾، لقصوره عن الوقت المقصود فيه ذبحه، ويحتمل أن يريد به المحل المستحب فيه الذبح وهو عند المروة أو بمنى فلما منع ذلك أطلق ما فيه ما وصفت. وقد ذكر المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم أن الحديبية بعضها في الحل وبعضها في الحرم، وأن مضرب النبي

(١) سورة يوسف، من الآية ٦٣.

ﷺ كان في الحل ، ومصلاه كان في الحرم ، فإذا أمكنه أن يصلي في الحرم فلا محالة قد كان الذبح ممكناً فيه ، وقد روي أن ناجية ابن جندب الأسلمي قال للنبي ﷺ : (ابعث معي الهدى حتى آخذ به في الشعاب والأودية فأذبحها بمكة ففعل) ، وجائز أن يكون بعث معه بعضه ونحر هو بعضه في الحرم والله أعلم ^(١) .

الفقه المالكي

١- قال مالك في المدونة الكبرى : رسم في الدم ما يصنع به ؟ قلت فهذا الدم كيف يصنع به في قول مالك ؟ قال : قال مالك : يقلده ويشعره ويقف به في عرفة مع هدي تمتعه فإن لم يقف به بعرفة لمن يجزه إن اشتراه في الحرم إلا أن يخرج به إلى الحل فيسوقه من الحل إلى مكة ويصير منحره بمكة ، قلت لابن القاسم : ولم أمره مالك أن يقف بهذا الهدى الذي جعله عليه لتأخير الحلاق بعرفة ، وهو إن حلق من أذى لم يأمره بأن يقف بهديه ؟ قال : قال مالك : ليس من وجب عليه الهدى لترك الحلاقة مثل من وجب عليه النسك من إمطة الأذى ؛ لأن الهدى إذا وجب لترك الحلاقة فإنما هو هدي ، وكل ما هو هدي فسبيله سبيل هدي المتمتع والصيام فيه إن لم يجد ، ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعده ، ذلك ويكون فيه الطعام ، وأما نسك الأذى فهو مخير إن شاء أطعم وإن شاء صام وإن شاء نسك والصيام فيه

(١) الجصاص ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤١ . المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

ثلاثة أيام والنسك فيه شاة والطعام فيه لسته مساكين مدين مدين
بمد النبي ﷺ فهذا فرق ما بينهما^(١).

٢- فيمن أحصر بمرض ومعه هدي :

قلت : أرأيت من أحصر بمرض معه هدي أينحره قبل يوم النحر
أم يؤخره حتى يوم النحر، وهل له أن يبعث به ويقيم هو حراماً؟
قال : إن خاف على هديه لطول مرضه بعث به فنحر بمكة وأقام
هو على إحرامه . قال : وإن كان لا يخاف الهدي وكان أمراً
قريباً حبسه حتى يسوقه معه . قال : وهذا رأيي .

قلت : أرأيت إن فاته الحج متى ينحر هدي فوات الحج في
قول مالك . قال : في القضاء من قابل . قلت فإن بعث به قبل
أن يقضي حجه يجزئه، فقال : سألت مالكا عن ذلك فقال :
لا يقدم هديه ولا ينحره إلا في حج قابل، قال فقلت له : فإنه
يخاف الموت قال : وإن خاف الموت فلا ينحره إلا في حج
قابل، قلت : فإن اعتمر بعد ما فاته حجه فنحر هدي فوات
حجه في عمرته هل يجزئه؟ قال : أرى أن يجزئه في رأيي،
وإنما رأيت ذلك لأنه لو هلك قبل أن يحج أهدي عنه لمكان
ذلك ولو كان ذلك لا يجزئه إلا بعد القضاء ما أهدي عنه بعد
الموت، قال ابن القاسم : وقد بلغني أن مالكا قد كان خففه ثم
استثقله بعد، وأنا لا أحب أن يفعل إلا بعد، فإن فعل وحج أجزأ
عنه، قلت أرأيت المحصر بمرض إذا أصابه أذى فحلق رأسه

(١) المدونة الكبرى للإمام مالك ج ١ ص ٣٩٣ .

فأراد أن يفتدي، أفينحر هدي الأذى الذي أُمَاط عنه بموضعه حيث هو أم يؤخر ذلك حتى يأتي مكة في قول مالك ؟ قال : قال مالك : ينحره حيث أحب^(١).

٣- رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء الصيد :

قلت: أرأيت جزاء الصيد في قول مالك أن يكون بغير مكة. قال: قال لي مالك: كل من ترك من نسكه شيئاً يجب عليه فيه الدم وجزاء الصيد أيضاً، فإن ذلك لا ينحر ولا يذبح إلا بمكة أو بمنى، فإن وقف به بعرفة نحر بمنى وإن لم يوقف بعرفة سيق من الحل ونحر بمكة. قلت له: وإن كان قد وقف به بعرفة نحر بمنى وأن لم يوقف بعرفة سيق من الحل ونحر بمكة. قلت له: وإن كان قد وقف به بعرفة ولم ينحره أيام النحر بمنى نحره بمكة، ولا يخرج به إلى الحل ثانية. قال: نعم، قلت: وهذا قول مالك. قال: نعم^(٢).

٤- قال في (جواهر الإكليل شرح مختصر خليل): والجزاء بحكم عدلين فقيهين بذلك مثله من النعم أو إطعام بقيمة الصيد يوم التلف بمحله، وإلا فبقربه ولا يجزىء بغيره.

وذكر في الشرح (بمحله) أي التلف إن كان له قيمة فيه ووجد به مساكين (وإلا) أي وإن لم يكن له قيمة بمحله أو لم يوجد به مساكين فيقوم أو يطعم (بقربه) أي محل التلف ولا يجزىء الإطعام بغيره أي محل التلف أو قربه مع الإمكان.

(١) المدونة ج ١ ص ٤٥٠ .

(٢) المدونة ج ١ ص ٤٣١ .

سند جملة ذلك أنه إن أخرج الجزاء هديا اختص بالحرم، أو صياماً فحيث شاء أو طعاماً اختص بمحل التقويم^(١).

٥- قال ابن رشد في بداية المجتهد: وأما اختلافهم في مكان الهدى عند من أوجبه، فالأصل فيه اختلافهم في موضع نحر رسول الله ﷺ هديه عام الحديبية، فقال ابن إسحاق: نحره في الحرم، وقال غيره: إنما نحره في الحل، واحتج بقوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ^(٢)﴾، وإنما ذهب أبو حنيفة إلى أن من أحصر عن الحج أن عليه حجاً وعمرة لأن المحصر قد فسخ الحج في عمرة ولم يتم واحداً منهما فهذا هو حكم المحصر بعد، وعند الفقهاء^(٣).

وقال في جزاء الصيد: وأما اختلافهم في الموضع فسببه الإطلاق أعني أنه لم يشترط فيه موضع، فمن شبهه بالزكاة في أنه حق للمساكين فقال: لا ينقل من موضعه، وأما من رأى أن المقصود بذلك إنما هو الرفق بمساكين مكة قال: لا يطعم إلا مساكين مكة، ومن اعتمد ظاهر الإطلاق قال: يطعم حيث شاء^(٤).

٦- قال ابن عبد البر في الكافي: ولا ينحر الهدى إلا بمنى ومكة، ولا ينحر منه بمنى إلا ما وقف بعرفة، وإن فاته أن يقف بعرفة

(١) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل لصالح الأزهرى ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٢) سورة الفتح، من الآية ٢٥ .

(٣) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٨٤ المتوفى سنة ٥٩٥ .

(٤) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٨٩ .

ساقه من الحل فينحره بمكة بعد خروجه من منى، وإن نحره بمكة في أيام منى أجزأه^(١).

٧- جزاء الصيد والحكم فيه:

وعند اختيار المثل يذبح في منى أو مكة، أما في غيرهما فلا يجزىء؛ لأنه يصير في حكم الهدى، وتصح القيمة طعاماً من غالب قوت أهل البلد الذي يخرج فيه، وتعين القيمة والإخراج بمحل التلف ولا تجزىء الدراهم ولا يجزىء أكثر من مد ولا أقل ويعطى لمسكين^(٢).

٨- الحكم في الصيد: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾^(٣)، قال مالك رحمه الله: فالذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يبتاعه وهو محرم ثم يقتله، وقد نهى الله عن قتله فعليه جزاؤه، والأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بالجزاء. قال مالك: أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب، فينظر كم ثمنه من الطعام، فيطعم كل مسكين مداً، أو يصوم مكان كل مدٍّ يوماً، وينظر كم عدة المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين

(١) الكافي لابن عبد البر ص ٤٠٤ ج ١ المتوفى سنة ٤٦٣ .

(٢) مرشد السالك في القرب من ملك الممالك لعبد الوهاب السيد رضوان ص ١٣٠-١٣١ .

(٣) سورة المائدة، من الآية ٩٥ .

يوماً عددهم ما كانوا، وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً. قال مالك: سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم^(١).

٩- ما جاء فيمن أحصر بعدو :

حدثني يحيى عن مالك، قال: من حبس بعدو، فحال بينه وبين البيت، فإنه يحل من كل شيء، وينحر هديه، ويحلق رأسه حيث حبس، وليس عليه قضاء.

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية، فنحروا الهدي، وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت، وقبل أن يصل إليه الهدي، ثم لم يعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من أصحابه، ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء.

وحدثني عن مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر أنه قال حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ فأهل بعمره من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمره عام الحديبية. ثم إن عبدالله نظر في أمره فقال : ما أمرهما إلا واحد، ثم التفت إلى أصحابه فقال : ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف طوافاً واحداً، ورأى ذلك مجزياً

(١) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ج ١ والكتابة من الموطأ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ لجلال الدين السيوطي .

عنه وأهدى، قال مالك : فهذا الأمر عندنا فيمن أحصر بعدو .
كما أحصر النبي ﷺ وأصحابه، فأما من أحصر بغير عدو فإنه لا
يحل دون البيت^(١).

١٠- قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ :

قال الإمام القرطبي رحمه الله في تفسيره عن هذه الآية: الخطاب
لجميع الأمة محصر ومُحَلَّى ومن العلماء من يراها للمحصرين
خاصة، أي لاتحللوا من الإحرام حتى ينحر الهدى، والمحل:
الموضع الذي يحل فيه ذبحه . فالمحل في حصر العدو عند
مالك والشافعي موضع الحصر اقتداء برسول الله ﷺ زمن
الحديبية قال الله تعالى : ﴿ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ قيل :
محبوسا إذا كان محصرا ممنوعا من الوصول إلى البيت العتيق .

وعند أبي حنيفة محل الهدى في الإحصار الحرم لقوله
تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ، وأجيب عن هذا بأن
المخاطب به الآمن الذي يجد الوصول إلى البيت، فأما المحصر
فخارج من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ، بدليل
نحر النبي ﷺ وأصحابه هديهم بالحديبية، وليست من الحرم،
واحتجوا من السنة بحديث ناجية بن جندب صاحب النبي ﷺ أنه
قال للنبي ﷺ: ابعث معي الهدى فأنحره بالحرم قال: «فكيف
تصنع به؟» فقال: أخرجه في الأودية لا يقدرّون عليه فأنطلق به
حتى أنحره في الحرم، وأجيب بأن هذا لا يصح، وإنما ينحر

(١) تنوير الحوالك شرح الموطأ والكتابة من نص الموطأ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ ج ١ .

حيث حل ؛ اقتداء بفعله ﷺ بالحديبية وهو الصحيح الذي رواه الأئمة ولأن الهدي تابع للمهدي والمهدي حل بموضعه فالمهدي أيضاً يحل معه^(١).

الفقه الشافعي

١- قال الشافعي في الأم: وحيثما نحره من منى أو مكة إذا أعطاه مساكين الحرم أجزاءه وقال: (ولو أن رجلاً نحر هديه فمنع المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية ولم يخل بين المساكين وبينه حتى ينتن كان عليه أن يبدله، والنحر يوم النحر وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها، فإذا غابت الشمس فلا نحر إلا إن كان عليه هدي واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء) انتهى .

وقال: (وفي أي الحرم ذبحه ثم أبلغه مساكين الحرم أجزاءه وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس . . .)
وقال: (ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يخل، نحاه عنه وافتدى في موضعه كما يفتدي المحصر إذا خلى عنه في غير الحرم، وكان مخالفاً لما سواه لمن قدر على الحرم، ذلك لا يجزيه إلا أن يبلغ هديه الحرم).

وقال في الإحصار بالمرض وغيره: (وإن احتاج إلى دواء عليه فيه فدية أو تنحية أذى، فعله وافتدى، ويفتدي في الحرم بأن يفعله ويبعث بهدي إلى الحرم)^(٢).

(١) القرطبي ص ٣٧٩ المتوفى سنة ٦٧١ .

(٢) الأم للشافعي رحمه الله ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

٢- (باب أين محل هدي الصيد) قال الشافعي رحمه الله: قال تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾، قال الشافعي: (فلما كان كلما أريد به هدي من ملك ابن آدم هديا كانت الأنعام كلها وكل ما أهدي فهو بمكة - والله أعلم - ولو خفي عن أحد أن هذا هكذا ما انبغى - والله أعلم - أن يخفى عليه إذا كان الصيد إذا جزي بشيء من النعم لا يجزىء فيه، إلا أن يجرى بمكة، فعلم أن مكة أعظم أرض الله تعالى حرمة وأولى أن تنزه عن الدماء لولا ما عقلنا من حكم الله في أنه للمساكين الحاضرين بمكة فإذا عقلنا هذا عن الله عز وجل فكان جزاء الصيد الطعام لم يجز - والله أعلم - إلا بمكة . فلو أطعم في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه، وأعاد الإطعام بمكة أو بمنى فهو من مكة لأنه كحاضر الحرم، ومثل هذا كل ما وجب على محرم بوجه من الوجوه من فدية أذى أو طيب أو لبس أو غيره، لا يخالفه في شيء لأنه كله من جهة النسك والنسك إلى الحرم ومنافعه للمساكين الحاضرين الحرم . وقال: (ومن حضر الكعبة حين يبلغها الهدي من النعم أو الطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب؛ لأنهم إنما أعطوا بحضرتها وإن قل، فكان يعطي بعضهم دون بعض، أجزأه أن يعطي مساكين الغرباء دون أهل مكة ومساكين أهل مكة دون مساكين الغرباء وأن يخلط بينهم ولو أثر به أهل مكة لأنهم يجمعون الحضور والمقام لكان كأنه أسرى إلى القلب والله أعلم^(١) .

(١) الأم ص ١٥٧ للشافعي .

٣- قال المصنف رحمه الله تعالى :

(إذا وجب على المحرم دم لأجل الإحرام كدم التمتع والقران، ودم الطيب وجزاء الصيد وجب عليه صرفه لمساكين الحرم لقوله تعالى : ﴿ هَذَا بَلِغُ الْكَعْبَةِ ﴾ ، فإن ذبحه في الحل وأدخله الحرم، نظرت، فإن تغير وأنتن لم يجزئه؛ لأن المستحق لحم كامل غير متغير فلا يجزئه المنتن والمتغير، وإن لم يتغير ففيه وجهان :

أحدهما : لا يجزئه؛ لأن الذبح أمر مقصود به الهدى فاختص بالحرم كالفرقة .

الثاني : يجزئه؛ لأن المقصود هو اللحم وقد أوصل ذلك إليهم، وإن وجب عليه طعام لزمه صرفه إلى مساكين الحرم قياساً على الهدى، وإن وجب عليه صوم جاز أن يصوم في كل مكان لأنه لا منفعة لأهل الحرم في الصيام . وإن وجب عليه هدي وأحصر عن الحرم جاز له أن يذبح ويفرق حيث أحصر، لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ خرج معتمراً فحالت كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه وحلق رأسه بالحديبية، وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميال، ولأنه إذا جاز أن يتحلل في غير موضع التحلل لأجل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع الهدى فكما قال الأصحاب الدماء الواجبة في الحج لها زمان ومكان .

وأما المكان فالدماء الواجبة على المحرم ضربان : واجب على المحصر بالإحصار، أو بفعل محظور أو الضرب واجب على غير المحصر، فيختص بالحرم، ويجب تفريقه على مساكين

الحرم سواء الغرباء الطارئون والمستوطنون، لكن الصرف إلى المستوطنين أفضل، وله أن يخص به أحد الصنفين، نص عليه الشافعي واتفقوا عليه، وفي اختصاص ذبحه بالحرم خلاف، حكاه المصنف وآخرون وجهين، وحكاه آخرون قولين (أصحهما) يختص، فلو ذبحه في طرف الحل ونقله في الحال طريا إلى الحرم لم يجزئه، والثاني: لا يختص، فيجوز ذبحه خارج الحرم بشرط أن ينقله ويفرقه في الحرم قبل تغير اللحم، وسواء في هذا كله دم التمتع والقران وسائر ما يجب بسبب في الحل أو الحرم، أو بسبب مباح كالحلق للأذى، أو بسبب محرم. وهذا هو الصحيح.

وفي القديم قول أنما أنشئ سببه في الحل يجوز ذبحه وتفرقته في الحل قياساً على دم الإحصار، وممن حكى هذا القول وفي وجه ضعيف أن ما وجب بسبب مباح لا يختص ذبحه وتفرقته بالحرم. وفيه وجه أنه لو حلق قبل وصوله الحرم وذبح وفرق حيث حلق جاز وكل هذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق. قال الشافعي والأصحاب : ويجوز الذبح في بقاع الحرم قريبها وبعيدها لكن الأفضل في حق الحاج الذبح بمنى وفي حق المعتمر المروة؛ لأنهما محل تحللها وكذا حكم ما يسوقانه من

الهدي^(١).

٤- قال القاضي حسين في الفتاوى لو لم يجد في الحرم مسكيناً لم يجز نقل الدم إلى موضع آخر سواء جوزنا نقل الزكاة أم لا، لأنه وجب لمساكين الحرم، كمن نذر الصدقة على مساكين بلد فلم يجد فيه مساكين، يصبر حتى يجدهم، ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة على أحد القولين لأنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد لها بخلاف الهدي^(٢).

٥- (ويجب صرف لحمه) وجلده وبقيّة أجزائه من شعره وغيره، فاقصره على اللحم لأنه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد (إلى مساكينه) أي الحرم وفقرائه القاطنين منهم والغرباء والصرف إلى الأول أولى إلا أن تشتد حاجة الثاني فيكون أولى، وعلم من كلامه عدم جواز أكله شيئاً منه، وبه صرح الرافعي في كتاب الأضحية وأنه لا فرق بين أن يفرق المذبوح عليهم أو يعطيه بجملته لهم وبه صرح الرافعي أيضاً في الكلام على تحريم الصيد ويكفي الاقتصار على ثلاثة من فقرائه أو مساكينه وإن انحصروا، لأن الثلاثة أقل الجمع، فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له أقل متمول كنظيره من الزكاة، وإنما لم يجب استيعابهم عند الانحصار كما في الزكاة لأن المقصود هنا حرمة البلد وشم سد الخلّة وتجب النية عند التفرقة، كما قاله الروياني وغيره، ويؤخذ من التشبيه بالزكاة الاكتفاء بالمتقدمة عليها واقتصراره فيما

(١) المجموع شرح المذهب ص ٤١١ - ٤١٣ ج ٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٤١٣ .

مر على الدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب مثال إذ دم التمتع والقران كذلك . ودفع الطعام لمساكين الحرم لا يتعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير، أما دم الاستمتاع ونحوها مما دمه دم تخيير وتقدير، فلكل واحد من ستة مساكين نصف صاع من ثلاثة أصع كما مر، ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرقة لم يجزئه . نعم هو مخير بين ذبح آخر وهو أولى، أو شراء بدله لحماً والتصدق به لأن الذبح قد وجد، وإنما لم يتقيد ذلك بما لو قصر في التفرقة وإلا فلا يضمن، كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة لأن الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال، ولو عدم المساكين في الحرم أخر الواجب المالي حتى يجدهم وامتنع النقل، بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها إلا أنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها، بخلاف هذا وقوله: (إلى مساكينه) عبارة العباب: ويجب تفريق لحوم وجلود هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم، قال الشارح في شرحه: وقضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم خارجه، والأوجه خلافه كما مر، لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيرها؛ ذلك بأن القصد من الذبح هو إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لالتلوّثه بالدم والفرث إذ هو مكروه. ا.هـ. ويجب بأن المراد بتفرقة اللحم فيه صرفه لأهله وخالفه م - ر فصمم على أنه لا يجوز صرفه خارجه ولا لمن هو فيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلوه. ا.هـ. سم على حج. وقضية قول المصنف صرف لحمه إلى مساكينه أن المدار على صرفه لهم

ولو في غير الحرم، لكن قول الشارح الآتي قُبيل الباب، وكل هذه الدماء وبديلها تختص بفرقة بالحرم على مساكنه يوافق ما نقله - سم - عنه وصمم عليه^(١).

الفقه الحنبلي

قال ابن قدامة في المغني :

١- وإذا نحر الهدي فرقه على المساكين من أهل الحرم، وهو من كان في الحرم، فإن أطلقها لهم جاز كما روى أنس : أن النبي ﷺ نحر خمس بدنات ثم قال : «من شاء فليقتطع» رواه أبو داود. وإن قسمها فهو أحسن وأفضل ولا يعطى الجازر بأجرته شيئاً منها، لما روي عن علي رضي الله عنه قال : أمرني النبي ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أقسم بدنه كلها جلودها وجلالها وأن لا أعطي الجازر منها شيئاً، وقال : نحن نعطيه من عندنا . متفق على معناه، ولأنه بقسمها يكون على يقين من إفضائها إلى مستحقها، ويكفي المساكين مؤونة النهب والزحام عليها، وإنما لم يعط الجازر أجرته منها؛ لأنه ذبحها فعوضه عليه، دون المساكين ولأن دفع جزء منها عوضاً عن الجزارة كبيع ولا يجوز بيع شيء منها^(٢).

٢- قال ابن قدامة في المقنع : وكل هدي أو إطعام فهو لمساكين الحرم إذا قدر على إيصاله إليهم إلا فدية الأذى واللبس ونحوها إذا وجد سببها في الحل فيفرقها حيث وجد سببها، ودم الإحصار

(١) نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٢) المغني ج ٣ ص ٤٣٣ .

يخرجه حيث أحصر .

٣- وقال في الحاشية على قوله : (إلا فدية الأذى) أي لأنه ﷺ أمر كعباً بها بالحديبية وهي من الحل، واشتكى الحسين بن علي رضي الله عنهما رأسه فحلقه علي ونحر عنه جزوراً بالسقيا، رواه مالك، ووقت ذبحه حين فعله وله الذبح قبل العذر.

٤- زعلى قوله : (ودم الإحصار) أي من حل أو إحرام نص عليه لأنه ﷺ لما أحصر هو وأصحابه بالحديبية نحرُوا هديهم وحلوا لكن إذا كان قادراً على أطراف الحرم فوجهان، وعنه ليس للمحصر نحر هديه إلا في الحرم فيبعثه إلى الحرم ويواطيه رجلاً على نحره في وقت تحلله، روي عن ابن مسعود^(١).

٥- قال شيخ الإسلام: وكما أن المعتمر في أشهر الحج إذا أراد أن يحج في عامه مخير بين أن ينشيء للحج سفراً وبين أن يتركه لهدي التمتع، فهو مخير في إكمال الحج بالسفر أو بالهدي، ولهذا قلنا: ليس جبراناً لأن دم الجبران لا يخير في سببه كترك الواجبات وإنما هو هدي واجب، كأنه مخير بين العبادة البدنية المحضة والبدنية المالية وهو الهدي، ولكن قد يقال إذا كان واجباً فلا يؤكل منه بخلاف التطوع، قلنا: هدي النذر أيضاً فيه خلاف، وما وجب معينا يأكل منه باتفاق؛ لأن نفس الذابح لله مهدياً إلى بيته أعظم المقصودين؛ ولهذا اختلف العلماء في وجوب تفرقه في الحرم، وإن كنا نحن نوجب ذلك فيما هو

(١) ١/ المقنع/ ط/ ٤٣٦/ حاشية ابن الشيخ

هدي دون ما هو نسك ليظهر تحقيقه بتسميته هدياً وهو الإهداء إلى الكعبة^(١).

٦- وكل هدي أو إطعام يتعلق بحرم أو إحرام: كجزاء صيد، وما وجب لترك واجب، أو فوات، أو بفعل محظور في الحرم، وهدي تمتع وقران ومنذور ونحوهما، يلزم ذبحه في الحرم، وتفرقة لحمه فيه، أو إطلاقه بعد ذبحه لمساكينه من المسلمين إن قدر على إيصاله إليهم بنفسه، أو بمن يرسله معه، وهم: من كان به، أو وارداً إليه من حاج وغيره ممن له أخذ زكاة لحاجة، فإن دفع إلى فقير في ظنه فبان غنياً أجزأه، ويجزئ نحره في أي نواحي الحرم كان، قال أحمد: مكة ومنى واحد، ومراده: في الأجزاء لا في التساوي، ومنى كلها منحر، والأفضل أن ينحر في الحج بمنى وفي العمرة بالمروة، وإن سلمه إليهم فنحروه أجزأه، وإلا استرده ونحره، فإن أبى وعجز ضمنه، فإن لم يقدر على إيصاله إليهم جاز نحره في غير الحرم وتفرقته هو والطعام حيث نحره، وفدية الأذى واللبس ونحوهما كطيّب، ودم المباشرة دون الفرج إذا لم ينزل، وما وجب بفعل محظور خارج الحرم ولو لغير عذر فله تفرقتها حيث وجد سببها، وفي الحرم أيضاً ووقت ذبح فدية الأذى واللبس ونحوهما وما ألحق به حين فعله وله الذبح قبله لعذر، وكذلك ما وجب لترك واجب ولو أمسك صيداً أو جرحه ثم أخرج جزاءه ثم تلف المجروح أو الممسك أو قدم من أبيح له الحلق فديته قبل الحلق ثم حلق أجزأ، ودم الإحصار

(١) الفتاوى لشيخ الإسلام ج ٣٥ ص ٣٢١، ٣٢٢.

يخرجه حيث أحصر، وأما الصيام والحلق وهدي التطوع وما يسمى نسكا فيجزئه بكل مكان كأضحيته.^(١)

٧- قال ابن هبيرة: اختلفوا في الدماء المتعلقة بالإحرام بم يختص تفريقها، فقال أبو حنيفة: الذبح كله يتعلق بالحرم ولا يختص تفريقه بأهله، وقال مالك: ما كان من فدية الأذى وفدية لبس المخيط فإنه نسك ينحره حيث شاء، ما عدا ذلك فإنه هدي ينحره ويختص بأهل الحرم، وقال الشافعي: الدماء المتعلقة بالإحرام تفرقتها بالحرم إلا دم الإحصار، وقال أحمد مثله وزاد عليه في الاستثناء دم الحلق.^(٢) هذا ما تيسر ذكره من النقول . . .

وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزیز بن عبد الله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان

(١) الإقناع ج ١ ص ٣٧٢.

(٢) الإفصاح لابن هبيرة ٢٩١.